

مرسوم رقم ١٠٩٧١

احالة مشروع قانون معجل الى مجلس النواب يرمي الى فتح اعتماد استثنائي إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لاسيما المادة ٢٠٣ وما يليها منه،

بناء على القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢)،

بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي والمالية

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٦

يرسم ما يأتي:

**المادة الأولى:** يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي الى فتح إعتماد إضافي إستثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ٢٤,٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (فقط أربعة وعشرون مليار وستمائة مليون ليرة لبنانية) في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تمكينها تسديد مساعدة اجتماعية للمتعاقدين في المشاريع المشتركة مع المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجيا.

**المادة الثانية:** ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ احكام هذا المرسوم.

٢٠٢٣/٢/٦ بيروت، في

صدر عن مجلس الوزراء  
الإمضاء محمد نجيب ميقاني

رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء محمد نجيب ميقاني

وزير التربية والتعليم العالي

وزير المالية  
الإمضاء يوسف خليل

صورة طبق الأصل  
أمين عام مجلس الوزراء  
المتعاقدي في المديرية العامة



## مشروع قانون معجل

فتح إعتماد إستثنائي إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تمكينها تسديد مساعدة اجتماعية للمتعاقدين في المشاريع المشتركة مع المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجى عن العام ٢٠٢٢

**المادة الأولى:** يفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في باب وزارة التربية والتعليم العالي - المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجى الإعتمادات الإضافية التالية:

|  |  |             |
|--|--|-------------|
| الباب ١١   | وزارة التربية والتعليم العالي              | الجزء الأول |
| الفصل ٦  | المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجى |             |
| الوظيفة ٩٢٣  | التعليم الثانوى المهني والتكنولوجى         |             |
| البند ١٤   | التحويلات                                  |             |
| الفقرة ١   | مساهمات داخل القطاع العام                  |             |
| النبدة ٣   | مساهمة اجمالية للفوائد التشغيلية           |             |
| -  |  |             |
| مشاريع مشتركة مع القطاع العام / ٤,٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.   |  |             |
| لتسديد مساعدة اجتماعية للمتعاقدين في المشاريع المشتركة مع المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجى |  |             |
|  |  |             |
| الباب ١١   | وزارة التربية والتعليم العالي              |             |
| الفصل ٦  | المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجى |             |
| الوظيفة ٩٢٣  | التعليم الثانوى المهني والتكنولوجى         |             |
| البند ١٤   | التحويلات                                  |             |
| الفقرة ٢   | مساهمات لغير القطاع العام                  |             |
| النبدة ١   | مساهمات الى هيئات لا تتولى الربح           |             |
| -  |  |             |
| مشروع مشتركة مع القطاع العام / ٢٠,١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.   |  |             |
| لتسديد مساعدة اجتماعية للمتعاقدين في المشاريع المشتركة مع المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجى |  |             |
|  |  |             |



تضاف هذه الاعتمادات الإضافية العائدة لوزارة التربية والتعليم العالي والبالغة قيمتها الإجمالية /٢٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية الى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ قبل تصديقها على أن تدون فيها سندأ للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

**المادة الثانية:** لا يجوز استعمال الاعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الاولى منه.

**المادة الثالثة:** تدون الاعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبالغ المخصصة اعلاه في قطع حساب الموازنة العام وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٣.

**المادة الرابعة:** تغطي الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة الاولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٣ الاستثنائية وفقاً لما يلي:

الجزء ٢ : الواردات الاستثنائي

الباب ٥ القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة

الفصل ٥٦ القروض الداخلية

الوظيفة ٥٦١ سندات خزينة داخلية

الفقرة ٥٦١٠١ القروض الداخلية /٢٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (فقط اربعة وعشرون ملياراً وستمائة مليون ليرة لبنانية)

**المادة الخامسة:** يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## **الاسباب الموجبة**

بما أن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ لم يصدر حتى تاريخه،  
وبيما أن الاعتمادات المرصدة في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ لم تعد كافية من أجل تسديد  
مساعدة اجتماعية للمتعاقدين في المشاريع المشتركة مع المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجي  
عن ما تبقى من العام ٢٠٢٢  
ومن أجل تمكين المديرية العامة للتعليم المهني والتكنولوجي من اعطائهم المساعدة الاجتماعية  
المقررة أسوة بالعاملين في الادارات العامة ،

لذلك تم اعداد مشروع القانون المعجل المرفق آملين اقراره.